



#### تقرير حال القدس 4

ما بين تشرين أول/أكتوبر وكانون أول/ديسمبر 2015

تُصدره إدارة الأبحاث والمعلومات

في

مؤسسة القدس الدولية



## تقرير حال القدس (4)

تشرين أول/أكتوبر - كانون أول/ديسمبر 2015

حول التقرير ومنهجيته:

يرصد هذا التقرير تطوّر الأحداث في مدينة القدس على المستويين الميداني والسياسي ويُقدّم قراءةً منهجيةً لهذه الأحداث تضعها في سياق الصراع بين مشروع تهويدي شامل يطال مختلف جوانب الحياة في المدينة، تُنفذه وترعاها دولة الاحتلال والجمعيات المرتبطة بها، وبين محاولات مقاومة هذا المشروع من قبل المقدسيين المعتمدين على قدراتهم الذاتية وقليل من الدعم الخارجي.

ويتتبع التقرير التطوّر الميداني لمشروع تهويد المدينة ومحاولات مقاومته من خلال مسارين أساسيين هما:

التهويد الديني والثقافي: يشتمل هذا المسار على محاولات تغيير هوية القدس ولا سيما المسجد الأقصى والبلدة القديمة من خلال الحفريات الهادفة إلى بناء مدينة تاريخية يهودية أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، ومن خلال بناء الكنس والمتاحف، فضلاً عن محاولة نزع الحصرية الإسلامية للمسجد الأقصى وتحويله من معلم إسلامي إلى موقع ديني مشترك مفتوح أمام أتباع الديانات كلها، وكذلك الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة. يُضاف إلى ذلك محاولة تغيير الطابع السكاني العربي للمنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة إلى طابع يهودي، وتهجير سكان هذه المنطقة العرب إلى الأطراف. كما يشتمل هذا المسار على محاولة تسويق القدس سياحياً كـ "عاصمة يهودية" وذلك من خلال المهرجانات والاحتفالات وتشجيع السياحة من خلال اختلاق الآثار وبناء المتاحف اليهودية في سائر أرجاء المدينة.

التهويد الديموغرافي: يشتمل هذا المسار على مجالين أساسيين. الأول هو محاولات زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدينة من خلال بناء المستوطنات وتوسعتها وتقديم تسهيلات لمختلف الفئات اليهودية للسكن في القدس، ونقل مؤسسات الدولة المركزية إلى المدينة، وتشجيع بناء المصانع ومراكز الشركات عالية التقنية في مركز المدينة لجذب اليد العاملة. أمّا المجال الثاني فهو محاولة تهجير السكان المقدسيين من خلال سحب بطاقات الإقامة ومصادرة الأراضي والعقارات وفرض ظروف معيشية واقتصادية صعبة عليهم، فضلاً عن آثار الجدار العازل.

أمّا التطوّر السياسي لمشروع التهويد فيتتبعه التقرير من خلال متابعة المواقف السياسية لأبرز الجهات الفاعلة في القدس والمؤثرة فيها لا سيما دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن بعدهم الدول العربية وبعض الدول الإسلامية. ويرصد التقرير مواقف هذه الأطراف من أبرز الأحداث الدائرة في القدس كما يرصد أي تطوّر في الموقف السياسي العام لهذه الأطراف تجاه المدينة.



#### 4..... الملخص التنفيذي

##### أولاً: الموقف الميداني في القدس:

##### تطور مشروع التهويد الديني والثقافي:

- الأقصى رهن التهويد، وتنامي الاعتداءات وإرادة التحكم والتقسيم.....8

##### تطور مشروع التهويد الديموغرافي:

- "إسرائيل" لن تتخلى عن الاستيطان والولايات المتحدة تدعم المستوطنات عبر الجمعيات الخيرية.....12
- العيسوية: نموذج مميز في الصمود والمقاومة يقلق الاحتلال.....15
- عائلة صب لبن تقاوم لوقف محاولة الاحتلال إخلاءها من منزلها في البلدة القديمة لمصلحة مستوطنين.....17

##### ثانياً: الموقف السياسي في القدس:

- "إسرائيل" تحاول تقزيم "انتفاضة القدس" بانتظار تلاشيها والسلطة قلبها مع الهبة وسيفها عليها....19
- ماذا بعد قرار الاحتلال حظر الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي في الدّاخل الفلسطيني المحتل؟.....21

## الملخص التنفيذي

انتهى عام 2015 مع استمرار "انتفاضة القدس" ومحاولة الاحتلال إدارة الأزمة في ظل عجزه عن حلها أو معالجتها، ولعل ذلك ليس خيارًا بقدر ما هو واقع فرضته حالة العجز التي يواجهها الاحتلال في قمع الهبة الشعبية. وإذ يراهن الاحتلال على أن الهبة الحالية ستأكل نفسها وتتلاشى فهو يظهر حرصه على عدم تقديم أي تنازل قد يفهمه الفلسطينيون على أنه انتصار انتزعه نتيجة الحراك مما يعطي الهبة دافعًا للاستمرار. وعلى المستوى الرسمي الفلسطيني لا تبدو السلطة قادرة على البناء على هذه الهبة أو الاستفادة من حالة القلق وفقدان الأمن التي يعيشها الاحتلال بل إنها تستمر في إرسال رسائل إيجابية تجاهه وطمأنته عبر استمرار التنسيق الأمني والوقوف معه في خندق واحد ضد الشعب الفلسطيني ومصالحته. الفصا والوقى الفلسطينية في أغلبها أعلنت تأييدها للانتفاضة، ورأت فيها فرصة لاستعادة زمام المقاومة في الضفة الغربية، لكنها مع ذلك لم تفلح إلى الآن في صياغة رؤية سياسية وأهداف واضحة تسعى لتحقيقها من خلال الانتفاضة كما أن الوحدة الميدانية لم تتحقق بعد، وهي عامل حاسم ومهم في سبيل تحقيق أي هدف فلسطيني.

إذًا، شهد الربع الأخير من عام 2015 عودة الحراك الشعبي كعود على بدء هبة الشهيد محمد أبو خضير التي اندلعت في تموز/يوليو 2014. فقد شهد شهر تشرين أول/أكتوبر تفجّر "انتفاضة القدس" مع عملية الشهيد مهند الحلبي في البلدة القديمة في القدس بعد سلسلة من التطورات شهدتها الأشهر السابقة، لا سيما عملية "بيت فوريك" وإحراق مستوطنين عائلة الدوايشة في نابلس واستشهاد ضياء التلاحمة برصاص قوات الاحتلال في 2015/9/22. عملية "بيت فوريك" والحلبي لم تلبث أن تبعتهما عمليات فردية لم تنته مع انتهاء عام 2015 وقد تركت هذه العمليات الاحتلال مريبًا يحاول من خلال سلسلة من القرارات أن يغطي على عجزه عن إحباط العمليات الفردية. وكان من أبرز قراراته هدم منازل الشهداء لتشريد عائلاتهم، ومنع تسليم جنائهم، وزرع المزيد من الحواجز ونقاط التفيتش، وتنفيذ المزيد من الاعتقالات والمداهمات.

وفي موازاة ذلك، استمرت عمليات التهويد الديني والديموغرافي التي تطال القدس والأقصى والمقدسين بما هي مشروع قائم بذاته، وبما هي رسالة إلى الفلسطينيين، الذين يفتقدون إلى قيادة سياسية تعبر عنهم،

بأن الاحتلال يتحمل بعض الخسائر الاقتصادية والبشرية نتيجة الانتفاضة لكنه لا يضحي بأركان مشروعه التهودي في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.

فعلى مستوى التهويد الديني، ظلّ الأقصى في مهداف الاحتلال فلم تتوقف اقتحامات المستوطنين حيث سجّل الاحتفال بما يسمى عيد الأنوار أعلى نسبة اقتحامات خلال مدة الرصد. وفي وقت سمحت محكمة الاحتلال بعودة مهندس تفجير قبة الصخرة يهودا عنصيون إلى اقتحام الأقصى لا تزال نساء "القائمة الذهبية" ممنوعات من الدخول إلى المسجد وتنازعهن الشرطة حتى على الوقوف والرباط عند أبوابه. وبموازاة ذلك، يستمر الاحتلال في منع أعمال الترميم والصيانة في المسجد حيث أعلن مسؤول في دائرة الأوقاف بالقدس أن الاحتلال يعرقل تنفيذ 21 مشروعاً لإعمار الأقصى عبر منع إدخال مواد البناء ومنع المتعهدين من دخول المسجد. وبغض النظر عن صوابية مضامين الاتفاق الأردني الإسرائيلي الذي وُقِع في 2015/10/24 برعاية أميركية، فإنّ سلطات الاحتلال أزلت كاميرات ركبته دائرة الأوقاف عملاً بالاتفاق حيث قال مكتب نتياهو إنه "سيتم تركيب الكاميرات وفقاً لنتيجة التدابير التي سيتم وضعها بين الطرفين" مع ما يعني ذلك من تثبيت الاحتلال نفسه كطرف أساسي في إدارة شؤون المسجد.

وعلى مستوى التهويد الديموغرافي، فإنّ "إسرائيل" التي لا تترك مناسبة من دون أن تؤكد فيها أن الاستيطان مستمر وأنّ البناء الاستيطاني هو "حق" للإسرائيليين وجدت هذه المرة سبباً إضافياً لعدم التخلي عن هذه السياسة. فضرورات الظهور بمظهر المتمسك بالثوابت في مواجهة الحراك الشعبي تلزم الاحتلال بعدم التخلي عن هذه السياسة في هذه المرحلة الدقيقة لأن ما تتركه تحت ضغط الانتفاضة سيكون من السهل أن تتركه في حال العودة إلى المفاوضات. وفي هذا الإطار كانت مصادقة اللجنة اللوائية للبناء والتخطيط التابعة لبلدية الاحتلال في القدس على بناء 891 وحدة استيطانية على المنحدرات الجنوبية لمستوطنة جيلو" جنوب غرب القدس المحتلة، كما صادق نتياهو على تسويق أراضٍ لبناء 454 وحدة استيطانية في شرق القدس حيث سيتمّ بناء 436 وحدة في مستوطنة "رامات شلومو" شمال القدس و18 وحدة في "راموت" شمال غرب القدس.

وفي سياق الاستيطان، كشف تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" عن تمويل أميركي - "خيري" للمشاريع الاستيطانية في مستوطنات الضفة بما فيها القدس المحتلة. ووفق التقرير، فإن حجم التمويل تجاوز 220



مليون دولار ما بين عامي 2009 و 2013 وقد جرى تحويله من 50 جمعية ومنظمة "خيرية" وهي تبرعات معفاة من الضرائب وفق القوانين الأميركية. ويشمل التمويل دعم البناء الاستيطاني أو التعليم والمدارس الدينية، وكذلك شراء المنازل الفلسطينية في القدس والضفة، والدعم المالي لعائلات الإسرائيليين الذين أدينوا بارتكاب أعمال إرهابية بحق الفلسطينيين. وهكذا، فإن الولايات المتحدة التي تعلن جهاراً أنها ترفض الاستيطان والبناء في المستوطنات تساهم في دعمه من تحت الطاولة. وحتى لو كانت التبرعات الأميركية في بعض الأحيان تخدم أهدافاً لا تتبناها الإدارة الأميركية إلا أن موضوع الاستيطان، بما يشكله من انتهاك للقانون الدولي واعتداء على حق الشعب الفلسطيني، ليس بالموضوع العادي الذي يمكن تمريره تحت شعار حرية التبرع، الأمر الذي يجعل الإدارة شريكة في دعم الاستيطان وإن كانت تصريحاتها السياسية تحاول أن تقول غير ذلك.

وبينما تستمرّ دولة الاحتلال في ممارساتها "الطبيعية" من بناء في المستوطنات واعتداء على المسجد الأقصى فهي لم تتوقف عن سياساتها بحق المقدسيين من تضيق وحواجز وغيرها من الممارسات التي تتفرّع عن الاحتلال وتصبّ في خانة تثبيته وتحقيق أهدافه. وكان للعيوية خلال مدة الرصد نصيب وافر من ممارسات الاحتلال التي تهدف إلى قمع أهل البلدة المشاركين في الهبة على نطاق واسع. والعيوية، المنتفضة عند هدوء سائر الأحياء المقدسية، هي من أكثر النقاط سخونة في أوان الانتفاضة. ولذلك فإنّ الاحتلال صعّد من استهدافها والتضييق على أهلها لقمع حراكهم ابتداءً بالملاحقة والأسر وليس انتهاءً بالحواجز والقتل والإعدامات الميدانية. وإذا كان الاحتلال يحرص على معاقبة العيوية ذاتها فهو أيضاً يحرص على تقديم "القرية النموذج" التي ستطبق السياسات المتبعة فيها على غيرها من البلدات التي تحاول الانتفاض على واقع الاحتلال.

أما في البلدة القديمة بالقدس فتخوض عائلة صب لبن معركة للبقاء في منزلها الذي تسكنه منذ عام 1953 في عقبة الخالدية حيث تسعى جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية إلى إخلاء المنزل بذريعة أن العائلة فقدت مكانة المستأجر المحمي. والجمعية التي تدعمها حكومة الاحتلال كجهة غير رسمية مشاركة في تهويد القدس، تسعى إلى تعزيز الوجود اليهودي في شرق القدس، وقد استطاعت الجمعية السيطرة على عدد من بيوت المقدسيين في البلدة القديمة وفي سلوان جنوب المسجد الأقصى وهي ماضية

في مخطّط ابتلاع المزيد من العقارات وخلق المزيد من البؤر الاستيطانية التي ترفد مشروع الاحتلال لتهويد القدس.

على مستوى التعاطي مع "انتفاضة القدس" فإن الواضح أن الاحتلال يحاول تقزيم الحراك الشعبي واختزاله ضمن مسمى "موجة من العنف" لن تلبث طويلاً قبل أن تتلاشى كما أنه يرد أسبابه إلى "حالة من اليأس والإحباط يعيشها الشباب الفلسطيني"، الأمر الذي يعني أنّ عملياتهم انتحار محض وهروب من الواقع الذي يعيشونه. وإذ لا تعترف السلطات الإسرائيلية بأن الاحتلال ذاته هو سبب تحرك الفلسطينيين فإنها تحاول الالتفاف على عجزها عن منع العمليات الفردية عبر قرارات تحاول من خلالها القضاء على أي بيئة حاضنة للمقاومة، ومن تلك القرارات هدم منازل الشهداء وتشريد عائلاتهم، ومنع تسليم جثامينهم، وزيادة الأعباء والضغوط والقيود على المقدسيين بشكل عام. أما في مناطق الضفة الغربية فتتولى السلطة الفلسطينية مهمة التنسيق الأمني مع الاحتلال وتفريق التظاهرات واعتقال المتظاهرين أو المشاركين في فعاليات داعمة للحراك. كما تعتمد السلطة خطاباً مضطرباً فتارة تؤكد أنها لن تسمح باندلاع انتفاضة وطوراً تقول بأنه لا يمكن منع الشباب من الحراك حيث يشكل تحركهم نتيجة طبيعية لحالة "الإحباط" التي يعيشونها.

لا شكّ في أن "انتفاضة القدس" التي لم تنته بانتهاء المدّة التي يرصدها التقرير أكّدت مركزية الأقصى في الصراع مع الاحتلال وتمسك الشعب الفلسطيني بمقدّساته، وبتحدود فلسطين التاريخية، ورفض الاحتلال، لكن هذا النضال الشعبي لا يزال يفتقد إلى مظلة سياسية تبني على الحراك بما هو خطوة على طريق التحرير.

**أولاً: الموقف الميداني في القدس:****أ. تطوّر مشروع التهويد الديني والثقافي****المسجد الأقصى رهن التهويد، تنامي الاعتداءات وإرادة التحكم والتقسيم**

لا يمكن حصر الاعتداءات على المسجد الأقصى في صفحات قليلة، فهجمة الاحتلال لتهويد الأقصى ومحيطه تتخذ أنساقاً بالغة الخطورة والتعقيد فاستمرار الاقتحامات، وإفراغ الأقصى من المرابطين بمنعهم من دخول المسجد أو إبعادهم، كل ذلك يؤكد أنّ الأقصى في صميم الاستهداف الإسرائيلي.

يحاول الاحتلال فرض رؤيته التهويدية على المسجد الأقصى، ويدفع باتجاه تكثيف الاقتحامات على وقع الانتفاضة. وقد ازدادت حدة الاقتحامات خلال عيد "الأنوار" اليهودي. ويجتهد الاحتلال لإفراغ الأقصى من المرابطين، فمرابطات "القائمة الذهبية" يمنعن من دخول الأقصى للشهر الثالث على التوالي وقد وصل عدد الممنوعات من دخول الأقصى بموجبها إلى 60 اسماً

أصبحت فكرة "المعبد" تستحوذ على القرار الإسرائيلي بشكل متنامٍ، فاستهداف المسجد الأقصى ينم عن توافق كبير بين سلطات الاحتلال ومختلف أذرعه وعلى رأسها "منظمات المعبد"، وأبرز صور هذا التنسيق الاقتحامات شبه اليومية للمسجد الأقصى، وفي معاينة لها خلال مدة

الرصد نجد بأنها لم تتوقف، مع ازدياد مضطرد في عدد المقتحمين خلال الأعياد اليهودية. ومع اقتراب عيد الحانوكا-الأنوار" العبري أخذت "منظمات المعبد" بالدعوة لتكثيف الاقتحامات للأقصى، وسجلت أيام عيد "الأنوار" ارتفاعاً في أعداد المقتحمين مقارنة بأيام الشهر الأخرى مما رفع عدد مقتحمي الأقصى خلال شهر كانون أول/ديسمبر 2015 إلى نحو 900 مستوطن خلال فترتي الاقتحامات الصباحية والمسائية. ويمكن إرجاع هذا الارتفاع لمحاولة الاحتلال إثبات عدم تأثره بأحداث انتفاضة القدس، وعدم تقديمه لأي حلول يمكن أن تهدئ الشارع الفلسطيني الذي شكل الأقصى فتيل الاشتعال الأول والمحرك الدائم للانتفاضة التي يخوضها منذ بداية شهر تشرين أول/أكتوبر.

هذا الإصرار الإسرائيلي على استمرار الاقتحامات يتم تطبيقه ضمن سياسة عامة لإفراغ الأقصى من عصبه الأساس، فقد شكل المرابطون عامل المواجهة الأهم في عرقلة الاقتحامات والحد من تأثيرها، فيما استمر الاحتلال بممارسة سياسته القائمة على حظر دخول عدد كبير من السيدات والشابات للمسجد الأقصى، واللواتي تم إدراج أسمائهن في ما يسمى بـ "القائمة الذهبية"، وقد وصل عدد الممنوعات من



دخول الأقصى بموجبها إلى 60 اسمًا للشهر الثالث على التوالي. ولا يقف الاحتلال عند منع النسوة من دخول الأقصى، وإنما يعتدي عليهن أثناء رباطهن اليومي على بواباته على غرار ما حدث في 2015/11/12 عند باب حطة بعد أن حاولن دخول المسجد للصلاة. نموذج الحظر لا يقف عند المرابطات في الأقصى بل يمتد لإجراءات مختلفة منها حجز الهويات واستدعاء المصلين والمرابطين للتحقيق.



نساء "القائمة الذهبية" يرابطن أمام باب السلسلة

الاستمرار في منع المرابطات على أبواب الأقصى وتوسيع "القائمة الذهبية" لتشمل أسماء جديدة، أتى بالتزامن مع مفارقة مذهلة من قبل الاحتلال، والذي قرر السماح لواحد من أخطر المتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى، "يهودا عنصيون" وهو متطرف حاول تفجير الأقصى في عام 1984 وأمضى عدة سنوات في

السجن، سمحت له شرطة الاحتلال في 2015/12/10

باقتحام الأقصى بعد منعه لثلاثين عامًا، وفي 12/22 اعتقل خلال محاولته أداء صلوات تلمودية في أحد باحات الأقصى وأفرج عنه في اليوم ذاته. ويمثل هذا القرار يتضح أكثر كيف يحرم الاحتلال أصحاب الحق من دخول الأقصى ويعطيه لمجرم لم يرغب عنه استهداف الأقصى طيلة حياته من خلال عمله كرئيس لعدد من الجمعيات الاستيطانية التي تهدف لتأمين "حق اليهود في الصلاة في جبل المعبد" على حد تعبيرها. ولا يقف الاحتلال عند هذا الحد بل يمنح 12 نائبًا عربيًا في "الكنيست" من دخول الأقصى بحجة أن قرار المنع يلزم جميع أعضاء "الكنيست" والحكومة الإسرائيلية. أمام هذه المفارقة في استهداف الأقصى وتشريع الاحتلال لأبواب المسجد أمام كل مجرم، يرى مراقبون بأن هذه الخطوات ما هي إلا طمأنة للشارع الإسرائيلي بأن الانتفاضة لم تستطع أن توقف المشاريع التهودية.

نتيجة لعدم قيام المرابطين بأي جرم في دفاعهم عن المسجد الأقصى، يكتفي الاحتلال بقرارات الإبعاد عن القدس والأقصى بحق المرابطين، ولجعل هذه التهم ذات طابع جرمي يصبح المرابطون عرضةً للمحاكمة ولعقوبات أكبر، قدمت النيابة الإسرائيلية طلبًا إلى المحكمة الإسرائيلية لتجريم "التكبير" داخل المسجد

الأقصى، وهو تعدد سافر على حقوق العبادة وأداء المسلمين لشعائهم الدينية، وقد قدمت النيابة ذريعة "إثارة الشغب" في الأقصى لهذا الطلب، وفي تعليق لحقوقيين على أبعاد هذا القرار أوضحوا بأن حالات الاعتقال السابقة على أثر التكبير في مواجهة الاقتحامات لم يكن يعتبرها الاحتلال جرمًا، ويكتفي الاحتلال بالتحقيق أو الإبعاد أيامًا عن الأقصى، ولكن في حال نُفذ هذا الطلب سيصبح استهداف المرابطين وحراس الأقصى أكثر سهولة ويطبق الاحتلال في حقهم عقوبات جرمية، إضافة لعدم قانونية هذا الطلب فالتكبير جزء من شعائر المسلمين وعبادتهم، كما علق مراقبون بأن هذه الخطوة ضمن محاولات الاحتلال لتكسيم الأفواه وإحباط أي محاولة للوقوف في وجه الاقتحامات.

معركة فرض الإرادة مع الاحتلال لا تتوقف عند الاقتحامات ومواجهتها بل أصبحت تتخذ ميادين متعددة، وعلى أثر ما عرف باتفاق كيري حول المسجد الأقصى في 2015/10/24، وخصوصًا البند المتعلق بتركيب كاميرات في باحات المسجد لمراقبة ما يحدث فيه، قامت دائرة الأوقاف الإسلامية بتركيب عدد من كاميرات المراقبة، ولكن قوات الاحتلال أزالتها في 2015/10/26 وقد عبرت مصادر في الأوقاف الإسلامية بأن إزالتها تأتي في سياق عرقلة أي محاولة لمراقبة الاعتداءات على الأقصى، وقد ذكر البيان الذي صدر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن سبب إزالة هذه الكاميرات أنه "سيتم تركيب الكاميرات وفقا لنتيجة التدابير التي سيتم وضعها بين الطرفين"، أي أن الاحتلال لا يمكن أن يقبل بتطبيق الاتفاق إن لم يكن لديه السلطة الكاملة لمراقبة عمل الكاميرات والتحكم بها بما يخدم مصالحه أولاً وأخيراً. ويُذكر أن الاحتلال قد نصب عددًا من الكاميرات في أماكن مهمة لمراقبة كل ما يدور داخل المسجد الأقصى، منها واحدة أعلى المصلّى المرواني وأخرين على أسطح المدرستين "العمرية" و"التنكزية"، تطل على باحات المسجد وحائط البراق.

مراقبة الاحتلال للمسجد الأقصى عبر وجود شرطته في إحدى باحاته أو عبر كاميرات المراقبة، لها أهداف متعددة من مراقبة تحركات المصلين والمرابطين ومراقبة أي أعمال مشبوهة في نظره، إضافةً لمتابعة أي محاولة لترميم أي جزء من أجزاء المسجد الأقصى، ففي تصريح لأحد المسؤولين في دائرة الأوقاف في القدس أعلن فيه أن الاحتلال يعطل تنفيذ أكثر من 21 مشروعًا لإعمار الأقصى، والتعطيل يتم عبر منع إدخال أي من مواد البناء اللازمة للترميم إضافةً لمنع المتعهدين من الدخول، كما صرح



المصدر بأن الأوقاف قدمت العديد من الشكاوى لشرطة الاحتلال ولكنه لم يتم أي تجاوب يذكر. والجدير بالذكر أن هذه المشاريع ضرورية لصيانة مباني المسجد، وأهم هذه المشاريع المعطلة هي مشروع الإطفاء والإنارة، والإنذار، والتهوية، وتبليط الساحات، وترميم باب الرحمة إضافةً لعدد من المشاريع الأخرى. وهذا المنع هو محاولة من قبل الاحتلال لترسيخ سيادته المزعومة على المسجد الأقصى كما يتسق هذا الفعل مع الحفريات التي تجري أسفل الأقصى، مما يجعل أجزاء من المسجد آيلة للسقوط جراء تقادم مساجده ومبانيه.

يُختتم عام 2015 والأقصى في مهداف الاحتلال و صلب خطته التهودية، ومع أن الأقصى كان مفجر الانتفاضة ومشعل فتيلها الممتد، إلا أنها لم تستطع الانعكاس إيجاباً عليه، بل ظلّ الميدان الرئيس لفرض الرؤية الإسرائيلية ومحاولات الاحتلال المتتالية لكسر إرادة الصمود، فيظل الأقصى خاصة والقدس بشكل عام بؤرة الصراع الأولى ومعياراً لنجاح أو فشل أي تحرك أو هبة.



## ب. تطور مشروع التهويد الديموغرافي

"إسرائيل" لن تتخلى عن الاستيطان والولايات المتحدة تدعم المستوطنات عبر "الجمعيّات الخيريّة"

لم تتوقّف خلال مدة الرصد أعمال المصادقة على بناء وحدات استيطانيّة وشملت المصادقة مستوطنات "جيلو" و"رامات شلومو" و"راموت". وفي الوقت الذي وُضع فيه قرار الاتحاد الأوروبي وسم واردات المستوطنات موضع التّطبيق كشف تقرير عن دعم "الجمعيّات الخيريّة" الأميركية للمستوطنات حيث تجاوز الدعم 220 مليون دولار ما بين عامي 2009

تحرص سلطات الاحتلال على عدم تأثر المشاريع الاستيطانيّة بأيّ من التطورات، أو حتى الجمود، في ما تسمى العملية السياسية، وهي رفضت أيّ شرط للعودة إلى المفاوضات في صيف 2013 بما في ذلك شرط وقف الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس. ولم يخرج الاحتلال عن هذه القاعدة خلال "انتفاضة القدس" حيث إن الإحياء بتوقّف البناء الاستيطاني تحت وطأة الانتفاضة سيجعل من الممكن إلزام "إسرائيل" بوقف الاستيطان لأسباب أخرى. وفي هذا السّياق استمرّار الإعلان عن عطاءات لبناء وحدات استيطانيّة جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلّة. ففي 2015/12/16 صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط

والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس على بناء 891 وحدة استيطانية على المنحدرات الجنوبية لمستوطنة "جيلو" جنوب غرب القدس المحتلّة، والمستوطنة مبنية على أراضي محافظة بيت لحم جنوب الضفة الغربية. وكانت اللجنة ناقشت المخطط في 2015/11/11 لكن لم تصادق عليه، حسب موقع "واللا" العبري، خشية من أن تؤثّر سلبيًا في زيارة نتتياهو إلى واشنطن. كما كشفت وسائل إعلام عبرية عن نيّة وزارة البناء والإسكان الإسرائيليّة بناء حي استيطاني جديد في منطقة باب الساهرة في البلدة القديمة بالقدس المحتلّة، وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أنّ الخطة المقترحة تقضي ببناء 21 وحدة استيطانيّة، بالإضافة إلى مدرسة يهوديّة وكنيس. ونقلت الإذاعة عن مسؤول في وزارة البناء والإسكان الإسرائيليّة قوله إنّ الخطة قدّمت عن طريق الخطأ، وهي مجمّدة الآن، وتم سحبها نظرًا لحساسيتها وما قد ينتج عنها من تداعيات سياسيّة خطيرة.

وفي 2015/11/16 صادق نتتياهو على تسويق أراضٍ لبناء 454 وحدة استيطانية في مستوطنتين بشرق القدس حيث سيتمّ بناء 436 وحدة في "رامات شلومو" شمال القدس كانت تمّت المصادقة عليها في عام 2012 لكن تمّ تجميد المشروع بسبب انتقاد الولايات المتحدة، أما الـ18 وحدة الأخرى فسيتمّ بناؤها في مستوطنة "راموت" شمال غرب القدس. وفي موازاة ذلك، طالبت بلدية الاحتلال في القدس بالمصادقة



على تسويق 1000 وحدة جديدة في "رامات شلومو"، وهي وحدات تمّت المصادقة على بنائها وتحتاج إلى المصادقة على تسويقها.



جانب من مستوطنة "رامات شلومو"

مصادقة ننتياهو على الوحدات الاستيطانية في "رامات شلومو" و"راموت" جاءت عقب زيارة له إلى الولايات المتحدة حرص خلالها على الاستمرار في سياسة الكذب والتضليل التي يحاول من خلالها تلميع صورة الاستيطان، فالمستوطنات ليست سبباً في الصراع مع الفلسطينيين ولن تكون ثمناً للحلّ معهم وفق الرؤية الإسرائيلية. ففي 2015/11/13

قال ننتياهو خلال مقابلة مع نيرا تاندن، مدير مركز التقدم الأمريكي CAP، إنّ تمدّد الاستيطان ليس بالقضية الجوهرية وهو لا يساهم في زيادة التوتر أو يؤثر في وقف العملية السياسية. كما قال إن أيّ مستوطنات جديدة لم تُبن خلال العقدين الأخيرين. ويعتبر هذا التصريح ضمن سياسة التضليل التي يتبعها ننتياهو، فحتّى لو سلّمنا جدلاً أنّه لم يتم بناء مستوطنات خلال العقدين الأخيرين بالمعنى الواسع للموضوع، إلا أنّ الاحتلال لم يتوقف عن المصادقة وبناء وحدات استيطانية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة كما أنّ الوحدات التي يتمّ بناؤها، والتي يسميها الاحتلال بؤرة أو حياً يهودياً، لا يلبث في وقت لاحق أن يصادق على شرعيتها بمفعول رجعي. وحتى في الحالات القليلة التي تصادق فيها محكمة الاحتلال العليا على هدم ما يسمى بالبؤرة الاستيطانية باعتبار أنها غير قانونية بالمعيار الإسرائيلي (مقارنة بالوحدات التي يتمّ بناؤها استناداً إلى مخططات ومصادقات) فإنّ الضجّة التي ترافقها والتي يثيرها المستوطنون وأعضاء الكنيست من المتمسكين بالاستيطان بشكل مطلق توحى بأن تمرير هذه القرارات لا يمكن أن يكون إلا مقابل ثمن أقلّه البناء في المستوطنات "الشرعية".

وضمن السياسة التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي في وقت سابق حيال المستوطنات، فقد وُضع قرار وسم المنتجات موضع التنفيذ. والقرار الذي يقتصر على وسم المنتجات من باب إعلام المواطن الأوروبي بمصدرها لا يفرض مقاطعة فعلية لهذه المنتجات. كما أنّ أثره يبقى محدوداً بالنظر إلى أنّ حجم ما تستورده دول الاتحاد الأوروبي من المستوطنات ضئيل في حين أنّ الحجم الأكبر للاستيراد هو من



الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. ويبقى المعوّل عليه في هذا الإطار إشغال دولة الاحتلال بتبييض صورتها القانونيّة كون القرار الأوروبي ينطلق من عدم قانونية الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967.

وعلى مقلب الولايات المتحدة التي تُبنت سياستها الرسمية على رفض الاستيطان ومعارضته لمخالفة القانون الدولي، كشف تحقيق نشرته "هآرتس" في 2015/12/8 عن تمويل أميركي- "خيري" للمشاريع الاستيطانية في مستوطنات الضفة بما فيها القدس المحتلة. ووفق التقرير، فإن حجم التمويل ما بين عامي 2009 و2013 يتجاوز 220 مليون دولار جرى تحويله من 50 جمعية ومنظمة "خيرية" وهي تبرعات معفاة من الضرائب وفق القوانين الأميركية. ويشمل التّمويل دعم البناء الاستيطاني أو التعليم والمدارس الدينية، وكذلك شراء المنازل الفلسطينية في القدس والضّفة، والدعم المالي لعائلات الإسرائيليين الذين أدينوا بارتكاب أعمال إرهابية بحق الفلسطينيين. وفي هذا الإطار، قال عضو مجلس بلدية الاحتلال حنان روبين عند سؤاله عن مدى تدخل الأميركيين في البناء الاستيطاني في القدس إنهم متدخلون بكل شيء وهم يعلمون بكل رخصة بناء تصدر. وقد يكون من المقبول والشائع في الولايات المتحدة أن تتبرّع الجمعيات الخيريّة لخدمة أهداف لا تتبناها الحكومة لكنّ الأمر ليس بهذه البساطة في موضوع الاستيطان لما يترتّب عليه من دعم لسياسة الاحتلال في خلق أمر واقع تحرص "إسرائيل" على عدم إمكانية نقضه في أيّ حل سياسي إن تمّ التوصل إليه.

وفي ظلّ هذه المواقف الدولية الباهتة، وحتّى الدّاعمة للمستوطنات لا يمكن ننتياهو إلا أن يكون مرتاحاً عندما يعلن رفضه وقف البناء الاستيطاني أو مطالبته بالاعتراف بالمستوطنات مقابل الاعتراف بالدولة الفلسطينية لعلمه أنّ التصريحات الرسمية العلنية الراضة للاستيطان يمكن أن تظلّ الكثير من الدعم للمستوطنات ولغيرها من السياسات التي تعتمد عليها دولة الاحتلال في الأراضي المحتلة ومنها القدس.

**العيسوية: نموذج مميز في الصمود والمقاومة يقلق الاحتلال**

تشكّل العيسوية نموذجاً فريداً في مواجهة الاحتلال وهي في قلب معركة التصدي لسياساته كما أنّها من أولى الأحياء المشاركة في "انتفاضة القدس" حيث شهدت خلال مدة الرصد مواجهات شبه يومية بين المقدسيين وقوات الاحتلال التي تنفذ مدهامات ليلية وتقيم الحواجز وترش مبانيها بالمياه العادمة في محاولة لإحباط الحراك وخلق "قرية نموذج" لجهة الإجراءات العقابية التي تنفذها بحق أهلها

تشمل سياسات الاحتلال كلّ القدس بأحيائها وأهلها ومقدساتها ضمن إطار عام لا يسعى فقط إلى تهويد المدينة والسيطرة عليها بشكل كامل بل أيضاً إلى طرد المقدسيين من مدينتهم وتطويع من يبقى منهم فيها. ولا تشكّل العيسوية أيّ استثناء في هذا الإطار لا بل إنّها في عين عاصفة التهويد وفي قلب معركة الصمود والمواجهة، وهي إن كانت كذلك عندما تكون سائر الأحياء المقدسية "هادئة" فإنّها في أوان الانتفاضة من أكثر النقاط سخونة وأكثرها تنهائاً وتفاعلاً. وإزاء حالة المواجهة التي ينخرط بها أهل العيسوية وشبانها فقد شهدت مدة الرصد إمعان الاحتلال في استهداف القرية والتضييق على أهلها لقمع حراكهم ابتداءً بالملاحقة والأسر وليس انتهاءً بالحواجز والقتل والإعدامات الميدانية.

فمع تطور انتفاضة القدس في أوائل تشرين أول/أكتوبر 2015، فرض الاحتلال إجراءات عمّت الأحياء المقدسية وكان للعيسوية حظ وافر منها. ووفق مشاهدات الباحث في منظمة العفو الدولية جيكوب بيرنز كما تبيّنّها يوم 20/10/2015، فإنّ مسافة الـ14 دقيقة بين البلدة القديمة والعيسوية تجاوز الساعة وسط زحمة سببها إجراءات الاحتلال حيث عمدت الشرطة إلى وضع 6 مكعبات أسمنتية على مدخل البلدة ومنعت مرور السيارات أو الباصات من تجاوز المدخل الوحيد الذي تركته مفتوحاً ما اضطر راكبي هذه السيارات إلى مغادرتها والسير إلى عملهم مشياً على الأقدام. كما أشار بيرنز إلى روايات سمعها بشكل متكرّر عن عمليات التفتيش التي تعني أن يتأخر الناس عن أعمالهم وأن يحرموا من الخدمات الأساسية، ومن بينهم أكثر من 60 طالباً يعانون من إعاقات ومنعهم ازدحام السير من الوصول إلى مدرستهم التي تستقبل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، فظلّوا ساعات في الحافلات وشمس الظّهيرة تحرق أجسادهم. وشهدت العيسوية خلال الأشهر المنصرمة حملات اعتقال شبه يومية ومدهامة وتفتيش منازل، وإطلاق الأعيرة المطّاطية على الشبان المقدسيين لمنع مشاركتهم في الحراك الشعبي الذي تشهده القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي 23/10/2015 أصابت قوات الاحتلال لؤي عبيد برصاص إسفنجي



"التفتيش عن بعد" عند مدخل العيسوية للتأكد من عدم حيازة المقدسين أي سلاح

ما أفقده عينه اليسرى وكانت المسنة هدى درويش استشهدت في 2015/10/19 بعدما عرقل الاحتلال خروجها الى المستشفى من الحاجز المنصوب على مدخل العيسوية. وكانت درويش أصيبت بضيق تنفس جراء الإطلاق الكثيف لقنابل الغاز من قبل الشرطة الإسرائيلية في ساعات المساء. ولم توفر اعتداءات الاحتلال الأطفال في العيسوية ففي 2015/10/2 أصابت قوات الاحتلال الطفل راني التميمي

ذي الأعوام الثمانية بقنبلة صوتية أدت إلى إصابته بحروق في وجهه ورقبته وكتفه كما كانت قوات الاحتلال أصابت الطفل عبد الرحمن أبو ريالة ذي الخمس سنوات بعيار مطاطي بينما كان بالقرب من منزله في 2015/9/29. وأبو ريالة هو أحد 4 أطفال أصابهم الاحتلال بالأعيرة المطاطية في سلوان خلال أيلول/سبتمبر 2015 والأطفال الآخرون هم سالي محيسن (13 عامًا) ويوسف داري (10 أعوام) ومحمد عيسى (15 عامًا) الذي أصيب بعيار في الرأس. وفي 2015/11/3 أقدمت القوات الخاصة على اقتحام مركز "بلدنا" الطبي في البلدة مع قرار من محكمة الاحتلال لتنفيذ التفتيش للبحث عن ملفات مصابين في المواجهات.

ولا يغيب عن مشهد "انتفاضة القدس" أنّ العيسوية أسهمت في إنكائها حيث قتل الاحتلال ابن العيسوية، فادي علون، في البلدة القديمة بالقدس في 2015/10/4. وفي الوقت الذي زعمت فيه الشرطة أنها قتلت علون بسبب محاولته قتل طعن مستوطنين أظهر [تسجيل فيديو نشر على الإنترنت](#) أنّ علون كان يركض فيما كانت مجموعة من المستوطنين تحرّض الشرطة على قتله.

يعيش في العيسوية ما يقارب 16,000 مقدسي ويشكو أهلها ضعف الخدمات البلدية أو غيابها بشكل كامل الأمر الذي يعني ضعف البنى التحتية في البلدة. كما أنّ الحصول على رخصة بناء أمر أقرب إلى المتعذر كما هي الحال في سائر أنحاء القدس عندما يتعلق الأمر بالمقدسين ونتيجة لذلك يضطر الأهالي إلى البناء من دون ترخيص لتعمل من بعد ذلك سلطات الاحتلال على هدم المنازل بذريعة غياب الرخصة.

عائلة صب لبن تقاوم لوقف محاولة الاحتلال إخلاءها من منزلها في القدس القديمة لمصلحةمستوطنين

لا تزال عائلة صب لبن تخوض معركة قانونية ضد الاحتلال والجمعيات الاستيطانية المدعومة حكومياً لمنع إخلائها من منزلها في البلدة القديمة بالقدس حيث تقيم منذ عام 1953 وتحاول جمعية "عطيرت كوهنيم" التي انتقلت إليها ملكية العقار عام 2010 إخراج عائلة صب لبن من منزلها بزعم فقدانها مكانة "المستأجر المحمي" وقد خاطبت العائلة جهات دولية لمنع الإخلاء وتسليط الضوء على حالات مشابهة في البلدة القديمة مهددة بخطر الإخلاء لمصلحة مستوطنين

تحرص دولة الاحتلال على إفراغ القدس من أهلها وإحلال اليهود محلهم عبر وسائل مختلفة تبدأ بالاستيطان وما يرافقه من مصادرة أراضي المقدسيين ولا تنتهي بهدم منازلهم أو طردهم منها لإسكان يهود مكانهم. وتتعاون سلطات الاحتلال مع الجمعيات الاستيطانية، لا سيما "العاد" و"عطيرت كوهنيم" على إخلاء المقدسيين من منازلهم وبشكل خاص تلك الواقعة في البلدة القديمة والقريبة من المسجد الأقصى بهدف تعزيز الوجود اليهودي في هذه المنطقة وفي شرق القدس بشكل عام. وتتم عملية الإخلاء استناداً إلى دعاوى ترفعها هذه الجمعيات ضد المقدسيين بذريعة أن منازلهم كانت لليهود قبل احتلال عام 1948.

وقد تفاعلت خلال الربع الأخير من عام 2015 قضية عائلة صب لبن

المقيمة في عقبة الخالدية في البلدة القديمة بالقدس حيث تنتظر العائلة قرار محكمة الاحتلال بخصوص إخلاء منزلها لمصلحة جمعية "عطيرت كوهنيم" التي أصبحت تملك العقار منذ عام 2010 بعد شرائه من حارس أملاك الغائبين.

وتخوض العائلة منذ أكثر من 35 عاماً معركة قانونية تتصدى من خلالها لمحاولات الاحتلال طردها من منزلها الذي تقيم فيه منذ عام 1953 عندما استأجرته من الوصي الأردني على أملاك العدو، وهو الهيئة المكلفة بالتعامل مع أملاك الضفة الغربية التي تركها اليهود في حرب عام 1948. وتعتبر العائلة من المستأجرين المحميين، والمستأجر المحمي يدفع بدل إيجار أقل من أسعار الاستئجار العادية في السوق، ولا يمكن إخلاؤه إلا في حال الامتناع عن دفع بدل الإيجار أو إلحاق أضرار بالغة بالمبنى.

المعركة القانونية التي كانت بين عائلة صب لبن وحارس الأملاك العامة منذ السبعينات انتقلت إلى مواجهة ضد جمعية "عطيرت كوهنيم" التي اشترت المنزل من الحارس عام 2010. وتدعي الجمعية أن عائلة صب لبن أخذت بعقد الإيجار بانقطاعها عن السكن في المنزل. إلا أن هذا الانقطاع فُرض على



العائلة فرضاً حيث اضطرت إلى استئجار منزل في حي بيت حنينا شمال القدس المحتلة بعدما سيطر المستوطنون عام 1984 على منزل مجاور لمنزل صب لبن وأغلقوا المنفذ الوحيد الواصل إليه ما اضطرتهم إلى تغيير مكان سكنهم. لكن العائلة عادت إلى البلدة القديمة عام 2001 بعدما زار قاضي إسرائيلي المنزل وحكم لمصلحتها. إلا أن القضية تحركت مجدداً في أيلول/سبتمبر 2014 عندما قررت محكمة الصلح الإسرائيلية نزع صفة المالك المستأجر عن العائلة وحكمت بوجود إخلاء المنزل ودفع غرامة مالية، وهو الحكم الذي استأنفته عائلة صب لبن أمام المحكمة المركزية التي قبلت الاستئناف وجمدت قرار الإخلاء. إلا أن المحكمة عادت في أيار/مايو 2014 وسلمت العائلة قراراً بأن الاستئناف مرفوض فلجأت العائلة إلى المحكمة العليا التي جمّدت قرار الإخلاء بانتظار رد المستوطنين.



تقاوم عائلة صب لبن محاولات جمعية "عطيرت كوهنيم" إخراجها من منزلها من البلدة القديمة بالقدس

يقدم هذا الصراع بين جمعية "عطيرت كوهنيم" وعائلة صب لبن نموذجاً عن حالة الصراع العامة بين الاحتلال والمقدسيين فدولة الاحتلال تمارس سياساتها إما مباشرة أو عبر أذرعها غير الرسمية لتثبيت القدس عاصمة موحدة للشعب اليهودي، وهي تدعم الجمعيات الاستيطانية التي تعتبر ركناً مهماً في عملية التهويد الديمغرافي. وفي المقابل، فإن المقدسيين عليهم التصدي منفردين لهذه

السياسات والممارسات من دون دعم جاد وحقيقي لتثبيتهم ورفد صمودهم. وفي محاولة لمنع عملية الإخلاء، أطلق أبناء العائلة حملة إلكترونية جمعت أكثر من 18 ألف توقيع تطالب بالتدخل كما خاطبت العائلة المستهدفة جهات دولية للضغط على "إسرائيل"، فوجهت رسائل إلى الاتحاد الأوروبي، والقنصلية الأميركية في القدس، كما التقت المندوب السامي للأمم المتحدة، في 2015/12/3. وقد زارت دوروثي شيا، نائب القنصل الأميركي العام، عائلة صب لبن وأبدت قلقها حول مصير العائلة ونمط عمليات الإخلاء المتبع لطرد عائلات فلسطينية في شرق القدس. وبعد الزيارة قالت القنصلية الأميركية في القدس في بيان إن عمليات الإخلاء تتعارض مع "عملية السلام".



**ثانياً: الموقف السياسي في القدس:****"إسرائيل" تحاول تقزيم "انتفاضة القدس" بانتظار تلاشيها والسلطة قلبها مع الهبة وسيفها عليها**

تعيش سلطات الاحتلال حالة إنكار حيال "انتفاضة القدس" وتحاول التخفيف من وطأة التطورات والعمليات عبر الإشارة إليها بـ "موجة العنف" بما يحمله ذلك من إشارة إلى أنها حالة مؤقتة لن تلبث أن تتلاشى أما رئيس السلطة الفلسطينية الذي تعهد في وقت سابق بالألا تندلع انتفاضة في عهده فلا يزال ملتزماً بالتنسيق الأمني مع الاحتلال إلى أبعد الحدود

اختتم عام 2015 على استمرار الحراك الشعبي ضد الاحتلال والذي كان بدأ في أوائل تشرين أول/أكتوبر 2015 من دون أن تتمكن سلطات الاحتلال من إخماده مع تمسكها بوصفه على أنه "موجة أعمال العنف التي تجتاح إسرائيل" مع ما يعنيه ذلك من رهان على أن الحراك مؤقت ولن يلبث كثيراً قبل أن يتلاشى. ولعلّ التكتيك الذي اتبعته سلطات الاحتلال في التعامل مع الهبة، من منطلق إدارة الأزمة في ظل عدم إمكانية حلها، هو التأقلم مع هذا الوضع الذي بات أقرب إلى حالة يومية تقوم على عمليات فردية لا يمكن إحباطها مسبقاً طالما أنه ليس بالإمكان توقعها. وقد اتخذ الاحتلال مجموعة من الإجراءات تستهدف منفاذي

العمليات عبر إطلاق النار عليهم فور تنفيذ أي عملية، ومن ثمّ معاقبة عائلاتهم عبر احتجاز جنائمين أبناءهم الشهداء، وكذلك هدم منازلهم أو سدّ منافذها بالأسمت بما يوحي بأن الإجراءات ستولد حالة من الردع التي تنتهي إلى تآكل البيئة الحاضنة لأيّ عمل مقاوم بسبب الثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون. ومع استمرار العمليات على الرغم من الإجراءات، يمكن القول إنّها إجراءات موجّهة إلى المجتمع الإسرائيلي كيلا تظهر الحكومة بمظهر العاجز كلياً فلا هي قادرة على منع العمليات قبل وقوعها ولا معاقبة منفاذها.

وفي الوقت الذي تراهن فيه "إسرائيل" على أن الهبة ستخمد مع مرور الوقت فإنّها تحاول تمرير الوقت من دون تقديم "تنازلات" للفلسطينيين تسوق على أنها نصر لهم انتزعوه بالعمل المقاوم. وفي هذا السياق، كان اقتراح وزير التربية والتعليم نفتالي بينت بالبناء في المستوطنات بعد كلّ عملية طعن أو دهس وكذلك رفض رئيس الحكومة اقتراحات بإطلاق الأسرى الفلسطينيين ومن بينهم المعتقلين الإداريين "لتنقيس الضغط في الشارع الفلسطيني". كما أنّ نتياهو أعلن أن إعطاء رخص البناء للفلسطينيين سيكون مشروطاً على الاعتراف بالبناء في الكتل الاستيطانية. كما أن الملاحظ أن المصادقة على البناء في المستوطنات، على سبيل المثال، لم تتوقف خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2015 كما حرصت سلطات الاحتلال على ألا تتأثر اقتحامات الأقصى بالحراك الشعبي، فلم يمنعها. وفي مقابل ذلك استمرّ

التّضيق على المصلّين ومنع نساء "القائمة الذهبية" من دخول الأقصى وإن كانت الهجمة باتّجاه تنفيذ مشروع التّقسيم الرّمزي للأقصى خفتت إلى حد نسبي.



يختبئ الاحتلال من "انتفاضة القدس" بتسميتها "موجة العنف" ويتعامل معها من منطلق "إدارة الأزمة" في ظل العجز عن حلها

وفي موازاة محاولة الاحتلال الظهور بمظهر العصي على الهزيمة فقد حاول المستوى السياسي والأمني تقزيم الانتفاضة من خلال وصفها بموجة العنف وكذلك في ردّها إلى حالة إحباط ويأس يعيشها الفلسطينيون، الشباب منهم على وجه الخصوص، بسبب القيود المفروضة على دخولهم إلى "إسرائيل" وقلة فرص العمل والبطالة. وعلى ذلك، فقد أوصى ضابط كبير في جيش الاحتلال في 2015/10/25 بتغيير

نظام التصاريح المعمول به وذلك للسماح لمزيد من الفلسطينيين بالعمل في دولة الاحتلال، بالإضافة إلى الإفراج عن عشرات الأسرى الفلسطينيين بمن فيهم أسرى الاعتقال الإداري، وذلك لتنفيس الضغط الذي يعيشه الشارع الفلسطيني. وهكذا، يحاول الإسرائيلي تكريس معادلة تفيد بأنّ الأمن ممكن في ظلّ الاحتلال وأنّ الفلسطيني يمكن أن يكون مهادناً وأن يرضى بالاحتلال إن قُدّمت له التسهيلات وفتحت أمامه فرص العمل.

على مستوى السلطة الفلسطينية، فإنّ استمرار الهبة لا يسمح بالانفصال عن نبض الشعب بشكل كلي، ولذلك جاء تصريح الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الشهر الثالث لـ "انتفاضة القدس" ليبدو في ظاهره متوافقاً مع أسباب الحراك ولكن ليلتقي مع الجانب الإسرائيلي في مرادفات الإحباط واليأس. ففي مؤتمر لهيئة مكافحة الفساد في 2015/12/14 برام الله قال عباس إنّّه قد "بدأت هبة جماهيرية مبرّرة، ما يعني أنّنا لا نملك أن نقول للشباب لماذا أنتم خارجون" معتبراً أنّ "الهبة الجماهيرية سببها حالة اليأس التي وصل إليها الجيل الجديد". لكنّ هذا الموقف لا يعني أنّ السلطة تدعم الحراك ولا ينفي الهاجس الذي تعيشه السلطة من جراء التحرك الشعبي واحتمال خروجه عن السيطرة، وهي لا تتوقف عن التنسيق الأمني مع الاحتلال. وكشفت مصادر أمنية رفيعة المستوى، وفقاً لما ذكرته صحيفة "معاريف" العبرية في 2015/11/4، أنّ موقف الجيش الإسرائيلي من عباس لم يتغيّر فهو "لا يحرض ولا يشجّع على الإرهاب". وهذا الأمر لم يتغيّر مع انصرام عام 2015 حيث لم تتحرك السلطة لتفعيل قرار وقف التنسيق

الأمني وفقاً لاجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في آذار/مارس 2015 أو لإيجاد الظروف اللازمة لتفعيله، والأمر لا يعدو كونه وعوداً يحاول عبّاس من خلالها منع تفجر الأوضاع في وجهه بسبب التنسيق الأمني مع الاحتلال.

### ماذا بعد قرار الاحتلال حظر الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي في الداخل الفلسطيني المحتل؟

مرّر الاحتلال قرار حظر الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي في "ليلة صماء" ومع أن الخطوة ليست غير متوقعة من الاحتلال في إطار حربه على الأقصى فقد ساقها في إطار محاربة "التحريض على العنف"

في إطار حملة القرارات والإجراءات التي يمرّرها الاحتلال بذريعة "وقف موجة العنف" في الأراضي المحتلة أعلنت الحكومة المصغّرة في 2015/11/17 عن قرار بحظر الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. ووفقاً للقرار فإنّ الحركة تشكّل تنظيمًا محظورًا أو خارجًا عن القانون، ومعها 17 مؤسسة من المؤسسات التابعة لها. كما أنّ العمل مع الحركة أو مؤسساتها من شأنه أن يعرّض صاحبه للملاحقة القانونية. وصدور القرار لم يكن مفاجئًا فنتنياهو هو مهّد له في مؤتمر في 2015/10/8 عندما هدّد

باتخاذ خطوات صارمة ضد الحركة الإسلامية في سياق استعراضه الإجراءات التي سيّخذها الاحتلال ضد منقّدي العمليّات في القدس والضفة.

ويمكن وضع القرار في دائرة استهداف المسجد الأقصى حيث تشكّل الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي أحد أهمّ الجهات التي تدعم الأقصى بشكل فعلي من خلال عمارة المسجد عبر مشروع الرّباط ومصاطب العلم اللذين يشكلان عنصرًا أساسيًا في دعم الوجود الإسلامي في الأقصى والتّصدي لاقتحامات المستوطنين.

وعلى الرّغم من ربط الاحتلال القرار بالتّحريض على "إسرائيل" من خلال حملة الأقصى في خطر إلا أنّ استهداف الحركة الإسلامية ليس بالأمر الجديد بل هو سياسة درجت "إسرائيل" على اتّباعها لإسكات أيّ صوت يمكن أن يقف في وجه مشاريع التّهويد التي تنفّذها في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا سيّما في المسجد الأقصى والقدس المحتلة.



قرار حظر الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي يأتي بعد سنوات من محاربة الاحتلال للحركة وتحجيم دورها في التصدي لاعتدائه على الأقصى

ففي أواخر عام 2014 أقدم الاحتلال على إغلاق مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات في الناصرة في 2014/9/3. وبالعودة إلى سنوات انتفاضة الأقصى فقد اعتقلت "إسرائيل" عام 2003 العديد من قيادات الحركة-الجناح الشمالي بذريعة دعم حماس كما تكررت الاعتقالات عام 2004 بدعوى دعم الإرهاب الفلسطيني حيث كانت الحركة ترسل المساعدات العينية لأسر الشهداء في الضفة وقطاع

غزة. كما اقتحمت سلطات الاحتلال في 2004/5/13 مقرات الحركة الإسلامية والمؤسسات التابعة لها في الأراضي المحتلة وأصدرت أمراً بمنع صدور صحيفة صوت الحق والحرية.

إنّ استعراض التاريخ الطويل لدولة الاحتلال في حروبها على لبنان أو غزة أو سياسة القمع والهدم والتهديد والتحويل في القدس والأراضي المحتلة عموماً يؤكد أنّ "إسرائيل" لا تحتاج إلى أسباب كي تشنّ حرباً أو تهدم منزلاً أو تشرد عائلة أو تقتلها وهي لذلك لا تحتاج إلى أسباب كي تحظر الحركة الإسلامية، والادّعاءات التي ساققتها في هذا الإطار إنما هي غطاء لا يستر عورة سياساتها.

قد لا يمكن القول إنّ الحركة الإسلاميّة هي الجهة الوحيدة التي تدافع عن الأقصى لكن لا يمكن إنكار دورها في هذا المجال. ولعلّ الخطوة الإسرائيليّة هذه، مهما كانت خلفياتها أو أهدافها إلا أنّها استهداف واضح لمقومات الصمود في الأقصى ومحاولة لإزاحة أيّ جهة قد تعرقل مشاريعها في الأقصى، لا سيّما أنّ الكلام في الأوساط الإسرائيليّة لا يزال مستمراً على تقسيم الأقصى وإعطاء اليهود حقّ الصلاة فيه. وبهذه الخطوة التي تأتي بعد حظر الرباط واستهداف حافلات مسيرة البيارق وإغلاق مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات يمكن القول إنّ الاحتلال يمهدّ لضرب مقومات الصمود في الأقصى وتفتيتها كي يكون مرتاحاً أكثر في تنفيذ مشاريع التّهويد.